

الأسماء الموصولة بين المفهوم والوظيفة في ضوء اللسانيات المعاصرة

د/ نعيمة سعدية

أستاذ محاضر

جامعة محمد خيضر - بسكرة-

1- مفهوم الأسماء الموصولة:

هي أسماء مبهمة؛ لا تدل على ذات بعينها. بل تدل على مطلق الغياب. وتحتاج في إرادة تعيين المقصود منها. وإحداث الدلالة إلى إضافة أو وصف أو تمييز. وغير ذلك. من طرق التضام المعروفة. كغيره من الأسماء المبهمة. وسميت كذلك لوقوعها على كل شيء. وعدم دلالتها على شيء معين مفصل مستقلا إلا بأمر خارج لفظها. واعتبارنا "الذي وفروعه" اسما ينبعث من موقعه مع الصلة موقع الاسم؛ فيكون مبتدأ في نحو: الذي كان هنا فارس. ويكون مفعولا به نحو: رأيت الذي ضرب أخاك....

والموصول " اسم يصل بين جملتين لا يتم معنى أولاهما بدون الثانية"⁽¹⁾؛ لأنه اسم يدل على معين بواسطة جملة تذكر بعده. والمسماة "الصلة". ولذلك يقول ابن الحاجب: "الموصول مالا يتم جزء إلا بصلة وعائد"⁽²⁾. فالموصول وصلته يمثلان عنصرين. لا يقوى أحدهما على الاستغناء عن الآخر أو الحلول محله؛ بينهما علاقة تضام قوية. تجعل الأول يتطلب الثاني ويستدعيه. فكلاهما لا يقوى على الانفراد بالمعنى. لأن المعنى شركة بين الجزأين معا. (والتضام أن يستلزم أحد العنصرين النحويين العنصر الآخر على هيئة " التلازم". وافتقار كل عنصر للعنصر الآخر)⁽³⁾. ففي مثل قولنا: "جاء الذي أحبه". انصرف معنى الصلة إلى

"الذي" مباشرة دوغما تطرق احتمال كونها خبرا أو صفة أو حالا... إلخ. لأنها جزء متمم للموصول -لا يعني عنه - كما أن الموصول مفتقر لهذا الجزء -أي الصلة- افتقارا واضحا.

2- أقسام الأسماء الموصولة :

الاسم الموصول قسما الاسمى و الحرفى من حيث الجنس أو النوع. و قسما آخران يتعلقان بالأول من حيث الوظيفة: الخاص والمشارك.

أ-الموصول الاسمى : وبه قسما رئيسيان:

1-الموصول الخاص : الأسماء الموصولة الخاصة هي التي تطابق مرجعها؛ فتفرد

وتثنى وتجمع. وتذكر وتؤنث حسب مقتضى الكلام. فلا يخالف الاسم الموصول مرجعه وصلته في هذه الأمور إلا بتأويل. وهي ثمانية ألفاظ خاصة :

- "الذي" للمفرد المذكر العاقل وغيره. واللذان* وللذين نصبا وجرا. للمثنى المذكر. والذين للجمع المذكر العاقل. في حين جمع المذكر غير العاقل فيستعمل له ما يستعمل لجمع الإناث.

- "التي" للمفردة المؤنثة. العاقلة وغيرها. في مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ

أَلَّتِي يُجَدِّدُ لَكَ فِي زَوْجِهَا ﴿١﴾⁽⁴⁾. واللتان و اللتين للمثنى المؤنث العاقل وغيره. فالأول في

حالة الرفع. والثاني نصبا وجرا. وكان القياس في تثنيتهما (اللتان. اللتان) وتثنية (ذا وتا). أن يقال: " اللذيان. واللتيان وذيان وتيان " كما يقال القاضيان بإثبات الياء. وفتيان بقلب الألف ياء. ولكنهم فرقوا في التصغير إذ قالوا اللذيا واللتيان. وذيان وتيان. فأبقوا الأول على فتحه وزادوا ألفا في الآخر عوضا عن ضمه التصغير⁽⁵⁾

"و" اللاتي " و" اللواتي " و" اللائي" بإثبات الياء و حذفها لجمع المؤنث العاقل و " الألي" للجمع مطلقا سواء أكان مذكرا أم مؤنثا عاقلا أم غيره. ولكن أكثر ما تستعمل (الألي). لجمع الذكور العقلاء. ومن استعماله للعاقل وغيره قول الشاعر: [البيت من الطويل]:

وتبلى الألي يستلثمون على الألي تراهنّ يوم الروع الحدّ القبل

وقد تتعارض الألي مع اللاتي كما في قول الشاعر⁽⁶⁾: [البيت من الطويل]:

محا حبا حب الألي كن قبلها حلت مكانا لم يكن حلّ من قبل

وكذلك (اللاتي) فقد تستعمل لجماعة الذكور العقلاء نادرا. كقول الشاعر:

هم اللاتي أصيبوا يوم فلج بداهية تميد لها الجبال

وقول آخر:

فما آباؤنا بأمرق منه علينا. اللاء قد مهدوا الحجورا

وعلى هذا نقول يفلح الذي يجتهد. و اللذان يجتهدان. والذين يجتهدون. وتفلاح التي تجتهد. واللتان تجتهدان. و" اللاتي" أو " اللواتي" أو " اللائي" يجتهدن. و يفلح الألي يجتهدون. وتفلاح الألي يجتهدن وذلك كله حسب الصيغ والوظيفة والتوزيع في سياق الجملة.

ويشير تمام حسان إلى أن الموصول ضمير يدل على عموم أو مطلق الغياب. مخالفا بذلك الضائر التي تدل على عموم الحضور (التكلم. الخطاب. الإشارة)⁽⁷⁾

2-الموصول المشترك :

وهو الذي يكون بلفظ واحد لجميع. فيشترك فيه المفرد و المثني و الجمع و المذكر و المؤنث وهي: (من. ما. ذا. ذو. وأي. وأل)⁽⁸⁾

- " من " اسم موصول للعاقل نحو قول تعالى: " و من عنده علم الكتاب " (9) . وهي لغير العاقل في ثلاث مسائل :

1. أن ينزل غير العاقل منزله العاقل. نحو قول امرئ القيس(10):

ألا عم صباحا أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي

2. أن يندمج غير العاقل مع العاقل في حكم واحد في مثل قوله تعالى " ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض " (11)

3. أن يقترن غير العاقل بالعاقل في عموم مفصل ب " من " نحو قوله تعالى " والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه. ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع " (12)

- و أما " ما " . فأكثر ما تستعمل في غير العاقل وقد تستعمل في العاقل في مثل قوله تعالى " فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث و رباع " (13) . وفي ذلك هي على عكس " من " لأن هذه الأخيرة أكثر ما تستعمل في العاقل.

- " ذا " الموصولة : لا تكون " ذا " اسم موصول إلا بشرط ثلاثة أمور (14) :

أولها: أن تقع بعد " من " أو ما الاستفهاميتين

ثانيها: وأن لا يراد بها الإشارة

ثالثها: أن لا تجعل مع " من " و " ما " كلمة واحدة للاستفهام. في مثل قوله

تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ (15) ، أي من الذي يشفع عنده.

وهي بذلك مع ما قبلها اسم استفهام ليس أكثر.

- " ذو " الموصولية : تكون " ذو " اسم موصول بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع و المذكر و المؤنث. وهي خاصة في لغة طي من العرب. والمشهور بناؤها. وقد تعرب⁽¹⁶⁾ .و مثالها قول الشاعر:

فإن الماء ماء أبي وجدي و بئري ذو حفرت وذو طويت

ومنهم من يقول في المفرد المؤنث "جاءني ذات قامت". أي التي قامت. وفي الجمع "جاءني ذوات قمن". أي اللواتي قمن.

ومنهم من يثنىها ويجمعها فيقول: "ذوا وذوو" في الرفع. و"ذوي وذوي" في النصب والجر. وذوات في الرفع و"ذواتي" في الجر والنصب وذوات في الجمع. وهي مبنية على الضم. وحكى الشيخ بهاء الدين النحاس: أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم⁽¹⁷⁾. حيث ترفع بالضممة وتنصب وتجر بالكسرة. والأشهر في " ذا " البناء. وقد تعرب كما ورد سابقا.

- " أي " الموصولية: وتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والمذكر. والمفرد والمثنى والجمع. وتستعمل للعاقل وغيره.

الأساء الموصولية كلها مبنية إلا " أي " فهي معربة بالحركات الثلاث. ويجوز أن تبني على الضم إذا أضيفت لفظا. وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ

لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴿٦٦﴾⁽¹⁸⁾.

- " ال " الموصولية: يقول ابن هشام " أل " على ثلاثة أوجه؛ أحدها أن تكون اسما موصولا. بمعنى الذي وفروعه. وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين..⁽¹⁹⁾؛ كقولنا:

المكرم ضيفه محمود. وقوله تعالى: ﴿وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ ﴿٢٠﴾ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ ﴿٢١﴾﴾⁽²⁰⁾.

وقوله أيضا: ﴿قَدْ نَعَلِمَ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ ﴿٢١﴾ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِقَايَتِ اللَّهِ تَجَحَّدُونَ ﴿٢٢﴾﴾⁽²¹⁾. فـ "ال" هنا اسم موصول. وظيفته الربط. وصلته صفة صريحة "ظالمين".

وقد اختلف حول "ال" في مثل "قد أفلح المتقي ربه" فهناك من عدّها اسم موصول. بمعنى الذي و فروعه؛ حيث ذهب المازني ومن وافقه إلى اعتبارها موصولا حرفيا. في حين اعتبرها الأخفش حرف تعريف وليست موصولة. واستدلا بتخطي العامل لها. وردا بعود الضمير عليها في نحو: قد أفلح المتقي ربه.

والموصول اسم اعتبره بعض النحاة أداة تعريف الجمل. وقد شرح ذلك ابن يعيش: "وذلك أن الذي وأخواته مما فيه لام إنما دخل توصلا إلى وصف المعارف بالجمل"⁽²²⁾ ومن هذا المنطلق فالفرق بين "أل" كاسم موصول و "الذي" هو أن "أل" تعرف الصفة حين تكون هذه الصفة كلمة مفردة و "الذي" تعرف الصفة حينما تكون جملة.⁽²³⁾

وتعتبر "الآن" عند بعض النحاة اسم موصول وصلته؛ فـ "أل" هي الاسم الموصول. بمعنى (الذي). و "آن" صلة موصولة.

ب- الموصول الحرفي :

فالموصول الحرفي كل حرف أول مع صلته بمصدر. و الحروف خمسة: (أن. إن. ما. كي. لو)⁽²⁴⁾. فهي علامة صحة وقوع المصدر موقعه نحو: "وددت لو تقوم."

- " أن " المصدرية: وتوصل بالفعل المنصرف؛ ماضيا مثل عجت من إن قام

زيد و قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۗ ﴾⁽²⁵⁾ فان وقع بعدها فعل غير

منصرف نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾⁽²⁶⁾. فهي مخففة من

التثنية.

- " أن " وتوصل باسمها وخبرها. نحو " عجت من أن زيدا قائم " ومنه قوله

تعالى: " أولم يكنهم أن أنزلنا " ⁽²⁷⁾ و أن المخففة كالمثقلة. وتوصل باسمها وخبرها لكن اسمها يكون محذوفا واسم المثقلة مذكورا.

- " كي " الموصولة : قوله تعالى: " لكيلا يكون على المؤمنين حرج " ⁽²⁸⁾ و

توصل بفعل مضارع فقط مثل: " حيث لكي تكرم زيدا ".

- " ما " الموصولة : وتكون مصدرية ظرفية نحو " لا أصحبك ما دمت منطلقا "

أي مدة دوامك منطلقا. وقد تكون غير ظرفية نحو " عجت مما ضرب زيدا " وتوصل بالماضي و بالمضارع نحو " لا أصحبك ما يقوم زيد " أو بالجملة الاسمية " عجت مما زيد قائم " وهو قليل. وأكثر ما توصل " ما " الظرفية المصدرية بالماضي أو المضارع المنفي بـ " لم "

- " لو " وتوصل بالماضي نحو " وددت لو سألت عني ". وبالمضارع نحو قوله

تعالى: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾⁽²⁹⁾

و في الأخير نشير إلى العلاقة الجامعة بين الموصول الاسمي و الموصول الحرفي. من حيث أنهما يحولان الجملة إلى أن تصبح عنصرا في جملة أخرى. فالموصلات بنوعها وسائط أعمال الجمل في الجمل.

وقد فرق النحاة بين الحرف الموصول والاسم الموصول بعدم احتياج الحرف الموصول إلى عائد من صلته. على عكس الموصول الاسمي الذي يحتاج إلى عائد من صلته. وهذا العائد هو الذي يربط جملة الصلة بالموصول ولذلك يكون مطابقا له في النوع والعدد.

3. صلة الموصول:

يحتاج الاسم الموصول إلى صلة متأخرة عنه. مشتملة على ضمير عائد ومطابق له. على سبيل النظام والربط القوي. فهي الجملة التي تذكر بعده. فتتم معناه. وهي لا محل لها - وظيفيا - من الإعراب. باعتبارها جملة جاءت لتحديد الاسم قبلها وتخصيصه. في حين أن الاسم الموصول محله من الإعراب حسب موقعه في الجملة. لأن الصلة نفسها لا يمكن أن تكون موازية لمفرد. أو تؤول إليه إلا إذا كانت مع موصولها كالشيء الواحد.

والعائد ضمير تشتمل عليه جملة الصلة. يعود إلى الاسم. فقولنا " تعلم ما تنتفع به ". فالعائد في هذه الجملة " الهاء " لأنها تعود إلى " ما " ⁽³⁰⁾.

ويشترط في الضمير العائد إلى الموصول الخاص أن يكون مطابقا له في إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنثا.

أما الضمير العائد إلى الموصول المشترك. ففيه وجهان :

الأول: مراعاة لفظ الموصول. فنفرده ونذكره مع الجميع. وهو الأكثر.

والثاني: مراعاة معناه فيطابقه إفرادا وتثنية وجمعا وتأيينا. وإن عاد إليه ضميران جاز في الأول اعتبار اللفظ. وفي الأخير اعتبار المعنى.

والصلة إما جملة. وشرطها أن تكون خبرية معهودة تشتمل على ضمير بارز أو مستتر. يعود إلى الموصول...⁽³¹⁾؛

يقول ابن الحاجب: "وصلته جملة خبرية والعائد ضمير له"⁽³³⁾. والمقصود بالجملة الخبرية ما لا يتوقف تحقق مضمونها على النطق بها. والضمير العائد يجوز حذفه إن لم يقع في حذفه التباس كقولاه تعالى: ﴿فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾⁽³⁴⁾. أي قاضيه.

وتجدر الإشارة والتأكيد على نقطتين هامتين: / الأولى: أنه إذا كانت الجملة صفة تحتوي على فعل فإن هذا الفعل يقع عادة في أولها. أما الثانية: فهي حذف الضمير العائد إذا كان منفصلا..⁽³⁵⁾

فجملة " جاء الرجل الذي ضربه أخوك " تتألف في الواقع من جملتين : الجملة الأساسية " جاء الرجل ". و جملة الصلة " ضرب الرجل أخاك ". والضمير العائد في الجملة السابقة ليس إا ضميرا حل محل كلمة- الرجل -في تلك الجمل. ومن المعروف أن وظيفة الضمير الأساسية في اللغة هي أن يحل محل الاسم تجنباً للتكرار. فبدلاً من " جاء الرجل الذي ضرب الرجل أخوك " كانت " جاء الرجل الذي ضربه أخوك ". وسيتم توضيح ذلك.

3- الاسم الموصول برؤية لسانية:

أ. من منظور اللسانيات الوظيفية:

الجانب الوظيفي ليس شيئاً منفصلاً عن النظام اللغوي نفسه ؛ فتداخل الأدوار والمشاركين في النظام النحوي حسب نمط معين في كل لغة. مرتبط ارتباطاً مباشراً بالوظيفة التي تؤديها الكلمات في الجمل و التي تؤديها الجمل في السياقات المختلفة⁽³⁶⁾.

ومن المنظور " الوظيفي " يعدّ الاسم الموصول عنصر ربط قوي وفاعلاً حيويًا بين جملتين ؛ الصلة وما قبلها. إنه من الأدوات التي تدخل على الجملة. فتربط كل ما يقع في حيزها من عناصر وتحمل عبء الأسلوب النحوي للجملة. وهذا ما ذهب إليه-جازما- (wilfried rotgé) بجعل الضمائر والموصولات " من الأدوات النسقية النحوية العاملة التي تجيز ربط قطعة بقطعة أخرى"⁽³⁷⁾

والاسم الموصول قد يكون في ابتداء الجملة و قد يكون في وسطها ؛ فان كان في ابتدائها فهو صفة لموصوف مقدر ولكن ضمير الصلة يعود على الموصول لا على الموصوف المقدر. أما عندما يرد الموصول في الوسط فيبدو كأنه معبر وضع بين الحال و صاحبه. وبين الخبر ومبتدئه. وبين النعت و منوعته. وهي جمل تحتاج إلى رابط. حتى تحل محل المفرد.

والفرق بين الجمل الثلاث ؛ أنه يلزم في جملة النعت أن يكون المنعوت قبل الجملة نكرة. ومن ثم لا توصف بالموصول إلا بعد التخصيص بنكرة أخرى تصفها. كما في قوله تعالى :

﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴿١﴾ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ ﴿٢﴾﴾⁽³⁸⁾. أما جملة

الصلة. فتختلف عن الثلاث الأخريات ؛ بأنها لا تحل محل المفرد إلا بموصولها. فهو يفتقر إليها. ولا يكتمل معناه إلا بها. وهي تفتقر إليه ولا تكون وظيفية إلا به. حيث تبرز قابليتها إلى أن تؤول بمفرد. وتصبح تركيباً موازياً له.

والموصول- كما سبقت الإشارة - يدل على مطلق الغياب. وفي ذلك شبه مع ضمائر الغائب. ولا يكون له معنى إلا بذكر موصوفه أو تقديره في ضوء المقام وهذا الذكر أو التقدير

يربط بين موصوفه وجملة الصلة. وذلك بأصل الوظيفة. وفي كل ذلك ينبغي على الصلة أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول". وهذا ما يفسر التلازم بينهما.⁽³⁹⁾ أما الصور الأخرى للربط به: فيتم إدراكها بإحلال الضمير محله. فإن صلح الضمير لمعاقبته كان ذلك دليلاً على الربط. كما في قوله تعالى: "إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات. إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً"⁽⁴⁰⁾.

ويأتي الاسم الموصول مسنداً إليه في حالة متى صح إحصاره في ذهن السامع بوساطة ذكر جملة معلومة الانتساب إلى مشار إليه. و اتصل بإحصاره بهذا الوجه غرض مثل أن لا يكون لك منه أمر معلوم سواء أو لمخاطبك؛ فنقول: الذي كان معك أمس لا أعرفه. أو أن تستهجن التصريح بالاسم. أو أن يقصد زيادة التقرير⁽⁴¹⁾ كما في قوله عزّ وعلا: "وراودته التي هو في بيتها عن نفسه"⁽⁴²⁾

و بناء على ما سبق. فالموصول – بأقسامه من حيث المبنى و المعنى. يمتاز بما يلي:

1. من حيث الصورة الإعرابية الموصولات كلها مبنية لا تظهر عليها حركات الإعراب. و إنما تنتسب إلى محلها الإعرابي و حسب موقعها في الجملة إلا "أي" كما سبقت الإشارة.
2. من حيث الصيغة. فالاسم الموصول أو الحرف الموصول يفتقر إلى أصول اشتقاقية.
3. من حيث الرتبة: الأسماء الموصولة ذات مرجع. فدلالتها على مطلق الغياب. والصلة هي القرينة أو المرجع التي تدل على المقصود بالموصول و تشرح المقصود به. و ترتبط به بواسطة ضمير فيها يعود عليه. فأحداث الدلالة المعجمية لا يكون إلا بضميمة الصلة. و نشير هنا إلى أن الاسم الموصول قد يصف اسماً ظاهراً متقدماً الرتبة و اللفظ. فيكون الظاهر مرجعاً له. و قد لا يصف ظاهراً. فتكون الصلة أيضاً للمقصود بالموصول: فهي

تحده كما تحدد الصفة الموصوف. و سنوضح ذلك في الحديث عن فاعليه الاسم الموصول في مباحث لسانيات النص.

4. من حيث التضام: يحتاج الاسم الموصول إلى ضمنية يرتبط بها ربطا قويا ليحدد معناه و المقصود به.

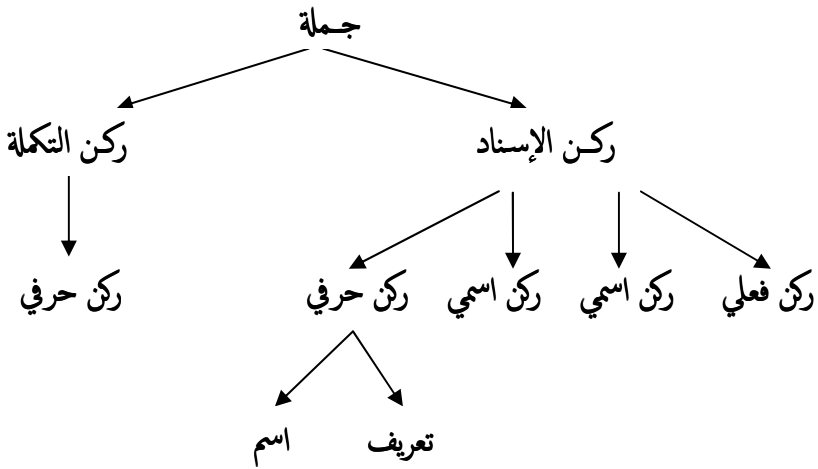
5. من حيث الربط : فالموصول من الأدوات و الضمائر التي تلعب دورا هاما في إحداث الربط ؛ فعودها إلى المرجع يفني عن تكرار لفظ ما رجعت إليه. وهذا ما يؤدي إلى تماسك أطراف الجملة.⁽⁴³⁾

ب. من منظور النحو التوليدي التحويلي :

ويعبر عن الاسم الموصول وما مثاله في الدور والماهية. بالعائد الإشاري. و يعني بهذا المصطلح إشارة نحوية تعود. إلى شيء سبق ذكره ومعنى آخر هناك خاصيات لا يمكن تفسيرها دلاليا بدون الإشارة إلى خاصية أخرى في النص. مثل قوله تعالى : " قالت فذلكن الذي لمتنني فيه. و لقد راودته عن نفسه " ⁽⁴⁴⁾ فالذي هنا يملك ميزات دلالية لا تستوضح إلا بالعودة إلى النص كله. ليفهم منه عائد الاسم الموصول " الذي " -يوسف- في البنية العميقة. ويسمى في هذا النحو بالعائد الإشاري العميق. الذي يحيل رجعا إلى بنية عميقة سابقة. باعتبار الميل الشديد لإضمار الشيء بعد ذكره. يعود هذا العائد بالإشارة إلى نوعين من العلاقات : الأولى التي ترجع إلى الوراء ؛ و الثانية التي تتقدم إلى الأمام.⁽⁴⁵⁾

و قواعد التكوين في الجملة- تقوم بتوليد المشيرات الركنية على مرحلتين : في المرحلة الأولى تولد " قواعد إعادة الكتابة " تتابع فئات كلامية يمكن تمثيلها بواسطة مشير ركني. وتعيد " قاعدة إعادة الكتابة " كتابة رمز يشير إلى عنصر معين من عناصر الكلام بمرز آخر أو بعدة رموز ؛ وفي المرحلة الثانية تقوم قواعد التفرع بإعادة كتابة كل فئة من الفئات التي ولدتها قواعد إعادة الكتابة بواسطة سمات ذاتية و سياقية⁽⁴⁶⁾

و من ثم تقوم قواعد الاستبدال المعجمية بإدخال المفردات المعجمية الملائمة و في هذا تخضع البنية المتولدة في المكون الأساس إلى التحويلات. فنحصل على البنية السطحية. باعتبار التوزيعية (التفريعية). ترى أن أجزاء الكلام لا تنظم في اللغة بالصدفة و لا بالاعتباط. وإنما بالاتساق مع الأجزاء الأخرى التي تندرج فيها وفي أوضاع بعينها. دون أوضاع أخرى.⁽⁴⁷⁾ والاسم الموصول عنصر من عناصر الجملة يتوزع أفقياً وعمودياً على مستوى نسيجها؛ باعتبار أن للتحليل النحوي طريقتين؛ إحداهما تهدف إلى إدراك علاقة الكلمة بغيرها من الكلمات التي تجاورها أو تتباعد عنها. وأثر ذلك في تغيير الدلالة. والأخرى ترمي إلى معرفة علاقة الكلمة المذكورة في الجملة أو النص بالبدائل التي يمكن أن تحل محلها. لكنها لم تذكر. لهدف جمالي خاص:



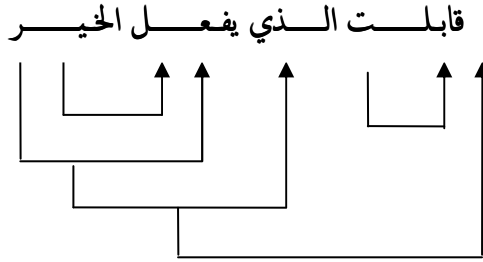
فكل وحدة من وحدات العبارة تصبح خاضعة إلى نوعين من الضغوط المتقابلة؛ ضغط نيري عن تعاقب الألفاظ في سلسلة الكلام. و فيه " تجاذب " بين الوحدات المتجاورة. و ضغط عمودي تفرضه الوحدات (الكلمات). المنحدرة في النسيج. و التي كان

بالإمكان أن تحل في ذلك الموضع. فالضغط الأول قائم على التماثل و الضغط الثاني على التباين فيكون التمييز بين الأدوات التي لها الصدارة و بين الأدوات المتممة التي تأتي في آخر الكلمة⁽⁴⁸⁾ و الاسم الموصول كغيره من الأسماء مع صلته يخضع لهاتين القاعدتين. فقولنا " تعلم ما تنتفع به" فما تعود على العلم (والقرينة في ذلك تعلم). و صلته تؤول إلى النافع و يمكن بسهولة إخضاعه و إخضاعها إلى قانون التماثل و التباين باستدراج المفردات من الذاكرة التي تحقق ذلك سلبا و إيجابا.

ويجئنا هذا التفسير إلى مفهوم التلازم. الذي يقصد به اتحاد كلمتين أو أكثر اتحادا وظيفيا حتى أنها لتعد كالكلمة الواحدة في موقعها في التركيب الجملي. فتؤدي معنى واحدا. تقسيمه يبعده عما أراده له المتكلم. فيكون الاتحاد بين الكلمتين بعلاقة نحوية معينة ثم ترتبطان ببؤرة الجملة (الفعل في الجملة الفعلية و المبتدأ في الجملة الاسمية. التوليدية أو التحويلية؛ و التلازم نوعان : نوع يكون الفصل فيه بين المتلازمين ممكن و سائغ. بل يؤدي غرضا بلاغيا. أو يوصل إلى معنى تحويلي. وهو القائم بين الفعل و الفاعل. فالعلاقة القائمة بينهما هي علاقة الفاعلية. ولكن الفاعل يمكن أن يتقدم أو يتأخر. وإن كان الأصل فيه أن يلي الفعل.... ولكنه قد يتقدم. فيكون ذلك لغرض التوكيد والعناية. وقد يتأخر لغرض العناية والاهتمام بما قدّم عليه. ولكنه يرتبط بفعله حتى أنها ليعدان كالكلمة الواحدة. ثم ترتبط بقية كلمات الجملة بها ارتباط الدوائر بالبؤرة " ⁽⁴⁹⁾... وهكذا.

أما الثاني فهو التلازم الذي لا يتم الفصل فيه بين المتلازمين. وإن تمّ فذلك قبيح. لا تأخذ به العربية إلا في حالات قليلة معدودة. ولها تخرج لغوي " ⁽⁵⁰⁾. ويمثل هذا القسم الظواهر اللغوية: المضاف والمضاف إليه. الجار والمجرور. النعت والمنعوت. الصلة وموصلها. فالارتباط بين كل عنصر وملازمه لا يجيز إدخال عنصر لغوي جديد. يفصل بينهما فيفسد المعنى؛ والمقصود بالتلازم بين الموصول و الصلة. أن الاسم الموصول لإبهامه وعدم إشارته

إلى مدلول بعينه. لا ينفك يحتاج إلى ما يأتي بعده. جملة فعلية أو اسمية. و يكون مع صلته في المعنى و الحكم كلمة واحدة. ترتبط ببؤرة الجملة لتقوم بدورها في المعنى:



فالجملة تحويلية فعلية جاء التحويل فيها للتوسيع و الكشف عن معنى مبهم⁽⁵¹⁾. فالنحو التحويلي نحو يتحرك من العمق إلى السطح. و في حديثنا عن البنية العميقة و البنية السطحية. حديث عن التعويض والاستبدال. الذي سنتحدث عنه في العنصر الموالي. وقد أدرك نحاة العربية هذا التلازم. عندما قالوا بأن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب. لأنها تحديد وتخصيص لاسم قبلها.

ج. من منظور لسانيات النص :

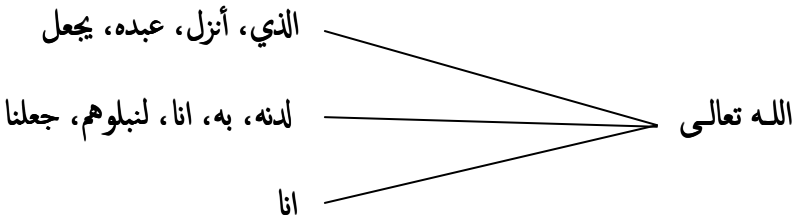
يتصل الاسم الموصول في لسانيات النص. بمختلف اتجاهاتها ونظرياتها وأبحاثها بمحور التماسك النحوي/ أو الترابط النصي. وبالأخص. في قضيتين اثنتين: لإحالة والاستبدال؛ ذلك لأن الاسم الموصول كغيره من الروابط يقوم بثلاث وظائف ؛ الأولى: الإشارة إلى ما سبق أو إلى ما سيلحق. و الثانية: التعويض عنه بالضمير أو ما يدل عنه. والثالثة: تحقيق الربط والتماسك في الجملة والنص؛ باعتبار أن الاسم الموصول يتجاوز وظيفة

الإحلال والتعويض عن الاسم الظاهر إلى كونه رابطاً يحقق التماسك والربط بين مكونات الجملة أو الجمل⁽⁵²⁾.

فالإحالة. والتي نجد الاسم الموصول أحد أدواتها. يمكن تعريفها كآلي: "إنها تركيب لغوي يشير إلى جزء ما ذكر صراحة أو ضمناً في النص الذي سبقه. أو الذي يليه"⁽⁵³⁾. وذلك بأن يعتمد عنصر معين في النص على عنصر آخر؛ فالأول يفترض الثاني. بحيث لا يمكن فك شفرته بنجاح إلا بالعودة إلى الثاني. لأن العناصر المحلية كيفما كان نوعها لا تكفي بذاتها من حيث التأويل؛ إذ لا بد من العودة إلى ما تشير إليه من أجل فهمها وتفسيرها وتأويلها.

ومثال فاعلية الاسم الموصول في إحداث الربط و تحقيق التماسك النحوي / وحتى الدلالي. ندرج بعض توزيعاته في سورة الكهف. في قوله تعالى:

فالموصول - في هذا المقام - يحيل إلى الله تعالى - مع ضمائر وأساء أخرى تعود إليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة - وقد ذكر لفظ الجلالة صراحة في أول الصورة. و بناء على ذلك فالمرجعية للاسم الموصول والضمائر الأخرى داخلية؛ لأن الضمائر و الموصولات ذكرت متأخرة عن المرجوع. و لذا فالمرجعية سابقة. عادت على مفسر سبق التلفظ به :



وما يمكن قوله أن الموصولات وحتى الضمائر توزعت لتحيل إلى الله و إلى عناصر غيره، حتى تحقق الربط بين عناصر الآية الواحدة. حيناً والربط بين أكثر من آية أحياناً كثيرة.

كما أن الاسم الموصول في مجمل هذه المواضع. يشير إلى تعلق الجملة الثانية به في الجملة. ولولا وجوده لنشأ لبس في فهم الانفصال بين الجملتين. فالموصول لا يخلو من غموض ولبس لا يزيله إلا مرجعه المتفق معه. ذلك لأن القيد الدلالي للإحالة، التي تكون بالأسماء الموصولة، هو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل و العنصر المحال إليه. وهذا ما يفسر الترابط التركيبي للجملة و النص؛ لأن معرفة المحيل إليه أمر ضروري لتحقيق الربط والتأسك والاتساق على مستوى كل منها .

أما الاستبدال فيعدّ "عملية تتم داخل النص، انه تعويض عنصر في النص بعنصر آخر"⁽⁵⁴⁾. إذ يقوم- لا محالة -بوظيفة اتساقية على مستوى الجملة والنص معا ويتحقق على المستوى النحوي / المعجمي بين الكلمات أو العبارات.

و ينقسم الاستبدال -كفهوم لساني نصي- إلى ثلاثة أنواع :

- استبدال اسمي

- استبدال فعلي

- استبدال قولي.

ويحقق الاستبدال- بأنواعه الثلاث- الاستمرارية؛ استمرارية الجملة اللاحقة في السابقة، و ذلك بالعود إلى ما هي متعلقة به قبلها. والاسم الموصول -كعنصر ربط يتحقق على مستوى الأنواع الثلاثة. المشار إليها سابقا.

و نشير إلى أن بعض الأسماء الموصولة تكفي بوظيفة التعويض مع إحداثها للربط التركيبي، و فيها يجري التعويض، تعويض اللفظ المفسر الذي كان من المفروض أن يظهر، و

يرد مضمرا، و عليه تكون الإحالة بناء للنص على صورته التامة التي كان من المفروض أن يكون عليها، فهي تحليل جديد له من حيث هي بناء جديد له⁽⁵⁵⁾.

وصفوة القول. أن الحديث عن الاسم الموصول في نحونا العربي لم يبتعد كثيرا عن ما أفرزته مجمل الأبحاث اللسانية المعاصرة بمختلف توجهاتها المعرفية ومرجعياتها الفكرية.

الإحالات والمراجع

- (1) - شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص127.
- (2) - ابن الحاجب (جمال الدين بن أبي عمرو عثمان ت64 هـ)، الكافية في النحو، شرح رضي الدين الاستربادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص34.
- (3) - أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، سوريا، 1999، ص236.
- * يلاحظ أن المثني و هو " اللذان " كتب بلامين و أن جمع الذكور كتب بلام واحدة ، للترفة بينه و بين مثناه .
- ⁴ - المجادلة: 1
- ⁵ - ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، مكتبة الآداب ، المطبعة النموذجية ، القاهرة ، رقم الإيداع : 3116 / 1982 ص 27 ، 28 .
- ⁶ - امرئ القيس، ديوان امرئ القيس، ص170.
- ⁷ - ينظر : تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، عالم الكتب ، القاهرة ، ص 109 ، 110 .
- ⁸ - مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية ، ضبط و إخراج : عبد المنعم خليل ابراهيم ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ج1، ص 110 ، وينظر "ابن هشام" المرجع نفسه ، ص29 .
- ⁹ - الرد : 43 .
- ¹⁰ - امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، ص179.
- ¹¹ - الحج : 18 .
- ¹² - النور : 45
- ¹³ - النساء : 03.
- ¹⁴ - ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص 31 ، و ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية ، ج 1 ، ص 102
- ¹⁵ - البقرة : 255 .
- ¹⁶ - الغلاييني ، المرجع نفسه ، ج1، ص104. وينظر: داوود عبده ، أبحاث في اللغة العربية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط1973، 1، ص65.

- ¹⁷ - ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تقديم: أمين يعقوب، دار الكتب، بيروت، ط 1، 1997، المجلد الأول، ص: 85.
- ¹⁸ - مريم الآية: 69.
- ¹⁹ - داوود عبده، المرجع نفسه، ص 59.
- ²⁰ - الطور: 5-6.
- ²¹ - الأنعام: 33.
- ²² - محمد عبد اللطيف حساسة، في بناء الجملة العربية، دار القلم، الكويت، ط 1، 1402، 1982، ص 240.
- ²³ - ينظر: داوود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ص 61.
- ²⁴ - ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص 27.
- ²⁵ - البقرة: 184.
- ²⁶ - النجم: 39.
- ²⁷ - العنكبوت: 51.
- ²⁸ - الأحزاب: 27.
- ²⁹ - البقرة: 96.
- ³⁰ - الغلابيني، جامع الدروس العربية، ج 1، ص 104.
- ³¹ - ابن هشام، المرجع نفسه، ص 31.
- ³² - ابن الحاجب، المصدر نفسه، ج 2، ص 35.
- ³³ - طه: 72.
- ³⁴ - داوود عبده، المرجع نفسه، ص 68.
- ³⁵ - أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1996، ص 241.
- ³⁶ - wilfried rotgé, lepoint sur la cohesion en anglais, sigma anglopinia, press universiaries du mirail, n2, 1998, p 183.
- ³⁷ - الهمزة: 1-2.
- ³⁸ - الأزهر الزناد، نسيج النص، المركز الثقافي العربي، المغرب، ص 118. وينظر: تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، مصر، ط 1، 2000، ص 93.
- ⁴⁰ - الكهف: 30.

- ⁴¹ - أبو يعقوب يوسف السكاكي (ت 626)، مفتاح العلوم، ضبط ، نعيم زر زور ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، ط2 1407 - 1987 ، ص 181 .
- ⁴² - يوسف : 23 .
- ⁴³ - ينظر :تمام حسان ،اللغة العربية .. ،ص111-113
- ⁴⁴ - يوسف :32.
- ⁴⁵ - سامي عياد حنا وآخرون ،معجم اللسانيات الحديثة ،لبنان ناشرون ، بيروت ، 1997 ،ص6
- ⁴⁶ - ميشال زكريا ،مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغات ،المؤسسة الجامعية للنشر ،بيروت ،1983 ،ص128.
- ⁴⁷ - محمد الصغير بناني ،المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة ،دار الحكمة ،الجزائر ، 2001 ،ص74.
- ⁴⁸ - محمد الصغير بناني ، المرجع نفسه، ص 71 .
- ⁴⁹ - خليل أحمد عمارة ، في نحو اللغة و تراكيبها (منهج و تطبيق) ، عالم المعرفة ،جدة ، ط1 ، 1984،ص 189 ، 190 .
- ⁵⁰ - خليل أحمد عمارة ، المرجع نفسه، ص 197 .
- ⁵¹ - المرجع نفسه ، ص 200 .
- ⁵² - صبحي إبراهيم الفقي ، علم اللغة النصي بين نظرية والتطبيق ، دار قباء ، مصر ، ط1 ، 2000 ،ج1، ص148 .
- ⁵³ - ريم سعد سعادة الجرف ،مهارات التعرف على الترابط في النص ، رسالة الخليج العربي ،7٤،ص82، وينظر :محمد خطايي ،المرجع نفسه ،ص16-17.
- ⁵⁴ - محمد خطايي ، لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء،ط1. 1991، ص 19 .
- ⁵⁵ - الأزهر الزناد ، المرجع نفسه ، ص 119.

